

كشف نائب المدير العام في الإدارة العامة للإطفاء للشؤون المالية والإدارية العميد خالد التركيت عن أن الإدارة طلبت ميزانية تقدر بـ 173 مليون دينار بزيادة تصل إلى 40 مليون دينار عن العام المنصرم، مشيراً إلى أن 115 مليون دينار مخصصة للباب الأول. مؤكداً في الوقت ذاته على أن قطاع الإطفاء يصد اتخاذ إجراءات لتنفيذ سياسة الدولة الخاصة بتقليص الإنفاق، ومن هذه الأمور استخدام المياه المعالجة الطاهرة في المكافحة والتدريب وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والتوسع في استخدام الطاقة الشمسية. وأكد في حوار مع «الأنباء» أن الإدارة لم تنلق طلباً من الحكومة بمنح صرف المكافآت الممتازة وبالتالي فإن هذه المكافآت مستمرة وستصرف مع راتب شهر أبريل ويحد أقصى مايو. وأن الميزانية المخصصة لهذا البند تتراوح بين 600 ألف ومليون دينار. وكشف العميد التركيت عن أن أبرز التعديلات على قطاع الإطفاء والتي تأتي ترجمة للقانون الصادر عن مجلس الوزراء بمساواة الإطفائيين بالعسكريين أن يكون منصب المدير العام برتبة فريق وأن يكون نوابه برتبة لواء. وأعلن عن الدورات المزمع إقامتها في الإطفاء حتى العام 2017. وفيما يلي نص الحوار مع نائب مدير الإدارة العامة للإطفاء للشؤون المالية والإدارية العميد خالد التركيت:

حوار: أمير زكي

نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية أكد أنها تزيد على ميزانية 2014 - 2015 بنحو 40 مليون دينار

التركيت لـ «الأنباء»: 173 مليون دينار ميزانية «الإطفاء» الجديدة ولم نتلق أي تعليمات حكومية بوقف مكافآت الأعمال الممتازة

نبدأ الحوار من حيث قرار مجلس الوزراء، والذي صدر مؤخراً ومن خلاله تمت مساواة الإطفائيين بالعسكريين، فماذا يعني هذا القرار خاصة أن جميع التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في الإطفاء والمسؤولين في الإطفاء مساواة بين الإطفائيين والعسكريين، فهل يمكن أن تفسر لنا هذا القرار؟

● القانون الصادر عن مجلس الوزراء الموقر بتعديل القانون 2003/37 بحق المساواة بين رجال الإطفاء والعسكريين في موضوع الرتب، فكان في ظل القانون القديم مدير عام الإدارة العامة للإطفاء برتبة لواء، ونواب المدير العام برتبة عميد، أما القرار الصادر عن مجلس الوزراء فيؤدى إلى رفع الرتب بمعنى أن يكون مدير عام الإدارة العامة للإطفاء برتبة فريق بدلاً من لواء، ويكون نواب المدير العام برتبة لواء بدلاً من عميد، ولا شك أن مثل هذا الأمر سينعكس على عموم ضباط الإدارة العامة للإطفاء بشكل إيجابي بمعنى أن رئيساً منطقتاً من الممكن أن يتولى هذا المنصب برتبة عميد بدلاً من عقيد في ظل القانون القديم، وهكذا يصبح من الممكن أن يكون هناك عقداً في الإطفاء وعمداء دون مناصب قيادية، وبالتالي هذا سيسمح الكثير من المرونة في رفع رتب قيادات الإطفاء، أيضاً القرار الصادر عن مجلس الوزراء الموقر بمساواة الإطفائيين بالعسكريين في قطاعات الدخيلة والدفاع والحرس سينعكس إيجابياً على، ففي السابق كان رجل الإطفاء يتعامل معاملة العسكريين في حاسبة المعاش التقاعدي، أما في ظل التعديل الجديد بموجب القرار فإنه ستسري على رجال الإطفاء جميع بنود ومواد التأمينات خاصة فيما يتعلق بمدى الدراسة والخدمة الاعترافية، وفي حال العمليات الحربية وفي الحجز.

وعودة إلى سؤالك أقول: إن هناك مساواة بين الإطفائيين وجميع العسكريين في القطاعات العسكرية فيما يخص الرواتب والبدلات، وهذا الأمر تحققت حينما صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2012/52 والذي بموجبه ساوى بين رجال الإطفاء وجميع العسكريين من ناحية الرواتب الأساسية والبدلات والعلاوات وفترات الترقية والحد الأدنى للترقية. إننا فاعتماد قرار مجلس الوزراء يستلزم منا في الإدارة العامة للإطفاء عدة خطوات لتحقيق المساواة كاملة في النظم العسكرية فهذا يستلزم إعادة تعديل بعض مواد النظام الوظيفي لتتواءم مع القانون الجديد، ولتحقيق مكاسب أكبر لرجال الإطفاء من خلال تعديل بعض المواد لتتفق وتتسجم مع الأنظمة الوظيفية للعسكريين ومنها الترقية الحكيمة عند الإحالة للتقاعد، وكذلك تطبيق النظم المتعلقة بالإجازات خلال الخدمة، فمثلاً كان النظام الحالي يمنح للعسكريين إجازة سنوية 30 يوماً في السنة وفي ظل التعديل الأخير بموجب قرار مجلس الوزراء بمنح رجل الإطفاء الذي أمضى من الخدمة 15 عاماً إجازة 45 يوماً و60 يوماً إجازة سنوية لمن أمضى في الخدمة أكثر من هذا المدة.

وإلى هنا نكون قد انتهت من الحوار مع نائب مدير الإدارة العامة للإطفاء للشؤون المالية والإدارية العميد خالد التركيت، الذي أكد أن الإدارة العامة للإطفاء طلبت ميزانية تقدر بـ 173 مليون دينار بزيادة تصل إلى 40 مليون دينار عن العام المنصرم، مشيراً إلى أن 115 مليون دينار مخصصة للباب الأول. مؤكداً في الوقت ذاته على أن قطاع الإطفاء يصد اتخاذ إجراءات لتنفيذ سياسة الدولة الخاصة بتقليص الإنفاق، ومن هذه الأمور استخدام المياه المعالجة الطاهرة في المكافحة والتدريب وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والتوسع في استخدام الطاقة الشمسية. وأكد في حوار مع «الأنباء» أن الإدارة لم تنلق طلباً من الحكومة بمنح صرف المكافآت الممتازة وبالتالي فإن هذه المكافآت مستمرة وستصرف مع راتب شهر أبريل ويحد أقصى مايو. وأن الميزانية المخصصة لهذا البند تتراوح بين 600 ألف ومليون دينار. وكشف العميد التركيت عن أن أبرز التعديلات على قطاع الإطفاء والتي تأتي ترجمة للقانون الصادر عن مجلس الوزراء بمساواة الإطفائيين بالعسكريين أن يكون منصب المدير العام برتبة فريق وأن يكون نوابه برتبة لواء. وأعلن عن الدورات المزمع إقامتها في الإطفاء حتى العام 2017. وفيما يلي نص الحوار مع نائب مدير الإدارة العامة للإطفاء للشؤون المالية والإدارية العميد خالد التركيت:

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.



العميد خالد التركيت

115 مليوناً تذهب إلى الباب الأول والمكافآت تصرف مع راتب أبريل

50% من منتسبي «الإطفاء» ستصرف لهم مكافآت ولا واسطة أو محسوبية في هذا البند

مشروعات طموحة ضمن ميزانية الإطفاء الجديدة

هو 600 دينار والحد الأقصى للضباط 800 دينار ولرئيس القسم 1000 دينار والمراتب 1250 دينار وللمدير 1500 دينار ونائب المدير العام 2000 دينار والمدير العام كحد أقصى 2500 دينار.

ولكن ما معايير إعطاء هذه المكافآت لإطفائي وحجبتها عن زميله الآخر؟

● هناك معايير دقيقة ومحددة وفق اللوائح والأنظمة ولا محسوبية أو مصلحة بمنح شخص وحجب هذه المكافأة عن الآخر، وتبقى الكفاءة في العمل هي المعيار المهم في صرف المكافآت الممتازة تلك، وأؤكد أن هناك ضوابط محددة واضحة بحيث يستطيع أي رجل إطفاء أن يعرف ما إذا كان يستحق مكافأة الأعمال الممتازة أو لا يستحق.

وماذا عن مكافآت الأعمال الممتازة وهل ستخضع لسياسة التقشف؟

● نحن لم ترد علينا أي تعليمات بمنح أو تقليص مكافآت الأعمال الممتازة، ومن مسمى هذا البند المجد يمنحه امتيازات مالية سنوية تجعله أكثر عطاء لعمله، إننا فمكافآت الأعمال الممتازة مستمرة حتى إشعار آخر ونحن في الإدارة العامة للإطفاء نعد كشوفات بأسماء المستحقين والذين يقدر عددهم بنحو 50% للعاملين في قطاع المكافحة و40% لبقية القطاعات من قوة الإطفائيين ومكافآت مالية مجزية.

هل يمكن أن تحدد لنا قيمة هذه المكافآت؟ وما حجم المنفعة المرصودة لهذا البند؟

● إن الإجابة من حيث انتهى السؤال، وأقول لك أن الميزانية المحددة لهذا البند هي 600 ألف دينار وتصل إلى مليون دينار والحد الأقصى لضباط الصف

قرار مجلس الوزراء يسمح لمدير الإطفاء بالحصول على رتبة فريق ونوابه على ألبية

سندخل المياه الطاهرة في المكافحة والتدريب.. والترشيد من أولوياتنا



العميد التركيت يستعرض للزميل أمير زكي بنود مشروع الميزانية الجديدة

المستطاع تقريبا وجهات النظر ونستمع إلى مسؤولي الديوان ويستمعون إلينا ونوفق وجهات النظر خاصة إذا ما كان الهيكل مرتبطاً بكلفة مالية أو كانت الإدارة العامة للإطفاء بحاجة إلى درجات وظيفية، وأعطيك مثلاً على ذلك، بإدارة العلاقات العامة كنا نقترح في الإدارة أن تنقسم إلى 6 أقسام وبعد مشاورات مع الديوان تم الاتفاق على استحداث 3 أقسام، وقد أيدنا لديوان الخدمة المدنية الحاجة إلى التوسع في مهام هذه الإدارة الجديدة، ألا وهي الإدارة العامة للعلاقات العامة.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل هناك دورات جديدة لضباط الاختصاص؟

● لا، لا يوجد مثل هذه الدورات حسب الخطة والميزانية المحددة.

هل يمكن أن تحدد لنا أوجه صرف الميزانية الجديدة للسنة المالية 2015/2016.

● بالتأكيد الباب الثاني مدرج عليه تحويل مركز إعداد رجال الإطفاء إلى أكاديمية معتمدة محلياً ودولياً ومرصود لهذا البند 1.485823 دينار، وأيضاً تحديث وتطوير الأليات والعدات والزوارق بكلفة 2520970 دينار، وشراء الدفعة الخامسة من الأليات وشراء الدفعة السادسة من الأليات والمعدات بكلفة 962684 دينار، وشراء الدفعة السابعة من الأليات والمعدات بكلفة 9051000 دينار، وبناء عدد 2 زورق إنقاذ بطول 15 متراً (مناقصة) بكلفة 753500 دينار، وبناء وتوريد وضمان زورق إطفاء بطول 35 متراً تقريبا وتوابعه بكلفة 1500000

دينار، وبناء وتوريد وضمان زورق إطفاء بطول 25 متراً تقريبا وتوابعه بكلفة 525000 دينار، وبناء وتوريد وضمان زورق إطفاء بطول 15 متراً تقريبا وتوابعه بكلفة 375000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 2 زورق إطفاء بطول 12 متراً تقريبا وتوابعه بكلفة 300000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 9 زوارق بحث وإنقاذ بطول 13 متراً تقريبا وتوابعه بكلفة 1350000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 2 زورق إطفاء بطول 20 متراً وأكثر وتوابعه بكلفة 3600000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 3 زوارق إطفاء وإنقاذ بطول 10 متراً تقريبا وتوابعه بكلفة 450000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 7 زوارق تدخل سريع «RIB» للبحث والإنقاذ بطول 8 أمتار تقريبا وتوابعه بكلفة 280000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 6 زوارق إطفاء بطول 20 متراً وأقل وتوابعه بكلفة 360000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 4 حوامات بحث وإنقاذ بطول 8 أمتار تقريبا وتوابعها بطول 600000 دينار، وبناء وتوريد وضمان عدد 2 حوامات بحث وإنقاذ بطول 8 أمتار تقريبا وتوابعها بكلفة 350000 دينار، وبناء وتوريد وضمان زورق إنزال بطول 16 متراً تقريبا وتوابعه بكلفة 450000 دينار، وتطوير أنظمة الاتصالات اللاسلكية (تترا) الخاصة بالإدارة العامة للإطفاء بكلفة 1544637 دينار، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية بإدارة العامة للإطفاء مجزأة على الباب الثاني بكلفة 180000 دينار والباب الثالث بكلفة 26570 دينار، وتنفيذ مبنى قطاع الوقاية بكلفة 400000 دينار، وتنفيذ مركز إطفاء الصلبة بكلفة 50000 دينار، وتنفيذ مركز إطفاء الجهراء بكلفة 200000 دينار، وتنفيذ مركز إطفاء المنقف بكلفة 900000 دينار، وتصميم مباني قطاع الوقاية فرع إدارة إطفاء العاصمة والجهراء بكلفة 10000 دينار، وتنفيذ ساحات ومباني تدريب بمركز إعداد رجال الإطفاء بكلفة 105000 دينار، وتصميم عدد 4 مراكز (حطين - الصليبية - الصناعية - ومرکز شمال غرب الصليبيات - جلب الشيوخ) بكلفة 10000 دينار، وإنشاء وإنجاز وصيانة مبنى قطاع الوقاية بالجهراء بكلفة 400000 دينار، ومركز إطفاء أم الهيمان.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

هل يمكن أن تطلعتنا على الميزانية الجديدة للإدارة العامة للإطفاء وأوجه صرف هذه الميزانية؟

● الميزانية المقترحة من قبلنا في الإدارة العامة للإطفاء هي 173 مليون دينار بزيادة عن الميزانية للعام السابق بـ 40 مليون دينار، وحتى لا يصدم القارئ من الرقم أود أن أشير إلى أن كلفة الباب الأول في الميزانية الجديدة هو 115 مليون دينار، فيما كانت كلفة الباب الأول في العام الماضي 100 مليون دينار، وإذا سئلت عن أوجه الصرف ولماذا الزيادة التي تقدر حسب ما ذكر في السابق بـ 25 مليوناً بعد حذف كلفة الزيادة في الباب الأول، أقول: الزيادة مرتبطة بمشاريع جديدة مدرجة في خطة التنمية، وللمعلم فنحن الآن ومع طلب الدولة لتقليص الإنفاق نقوم بمراجعة بعض المشاريع بحيث يمكن إرجاء بعض المشاريع غير الملحة وإعادة ترتيب أولويات الخطة، ولكن نحن كإدارة عامة للإطفاء في المجال لدينا مشاريع طموحة نتخذ الخطوات التي نتمكن من إدارة عملنا بالصورة المثلى.

البنود التي يستفيد منها رجال الإطفاء بموجب قانون مجلس الوزراء بالمساواة

المادة رقم 4

1- مدة الخدمة بالسلك العسكري أو بقوة الشرطة أو بالحرس الوطني بما في ذلك مدد البعثات أو الاعارة ولو كانت بغير مرتب أو بمرتب منخفض. 2- مدة الخدمة المحسوبة طبقاً لاحكام القانون رقم 27 لسنة 1961 المشار اليه مع عدم الاخلال بحكم المادة 26 من هذا القانون. 3- مدد الدراسة التي تقضى بنجاح في الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية للجيش والشرطة والحرس الوطني.

المادة رقم 5

1- مدة مساوية لمدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد في مناطق العمليات الحربية أو ساحات القتال أو أثناء التحركات الحربية. 2- مدة مساوية لنصف مدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد خارج مناطق العمليات الحربية التي تقع داخل الحدود. 3- مدة مساوية للمدة التي يقضيها المستفيد في الاسر بشرط ان تثبت برأته طبقاً لانتظمة الخدمة.

المادة 10

إذا كان انتهاء الخدمة للأسباب المنصوص عليها في البند 7 من المادة 7 من هذا القانون نتيجة إصابة أو فقد المستفيد أثناء العمليات الحربية أو ساحات القتال يستحق المعاش بواقع 100% من آخر مربوط المرتب المقرر للرتبة الأعلى التي تلي رتبته. ويسري حكم الفقرة السابقة إذا كانت الإصابة أو الفقد في الحالات الآتية: 1- أعمال الامن الداخلي أو الخارجي. 2- مشروعات التدريب بالذخيرة الحية. 3- بث وإزالة الانغام وأعمال المتفجرات. 4- الانزال الجوي للهايكين بالمظلات. 5- غرق الغواصات. 6- الطيران على الطائرات العسكرية. 7- الاسر بشرط ان تثبت براءة الاسير طبقاً لانتظمة الخدمة.

المادة 11

يستحق المستفيد مكافأة في الحالات التي لا يستحق فيها معاشاً تقاعدياً، وتحسب بواقع مرتب شهر ونصف الشهر عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى المحسوبة طبقاً لهذا القانون، ثم بواقع مرتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية، ثم بواقع مرتب شهرين ونصف الشهر عن كل سنة تزيد على ذلك، ويتخذ آخر مرتب شهري أساساً لحساب المكافأة.

كما تستحق مكافأة تقاعد عن مدة الخدمة الفعلية التي تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (8) من هذا القانون، ويحدد مقدارها وفقاً لحكم الفقرة الأولى تبعا لعدد السنوات الزائدة، وتصرف هذه المكافأة مع المعاش التقاعدي، وفي حالة انتهاء الخدمة بالوفاء أو الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة توزع هذه المكافأة كاملة على المستحقين في المعاش بنسبة أصيبتهم فيه، فإذا لم يوجد أحد منهم تصرف للورثة الشرعيين.

المادة 13

تسري احكام المواد 9 و 10، 12 من هذا القانون على المنتسبين للكليات والمعاهد والمدارس العسكرية للجيش والشرطة والحرس الوطني، ويعاملون على أساس الرتبة التي يعين عليها الخريج عند انتهاء دراسته.

الخصص	العدد	تاريخ الانتحاق	تاريخ التخرج	السنة المالية لتعيين	المربرات
دورة 2013/2012					
ملازم أول (اختصاص)	115	2012/9	2013/3	2013/2012	
ملازم (سلطنة عمان)	20	2013/1	2013/4	2013/2012	
ملازم أول (اختصاص)	81	2013/3	2013/9	2014/2013	
وكيل عريف مكافحة	120	2012/9	2014/8	2014/2013	
وكيل عريف مشغل آلية	180	2012/9	2013/8	2014/2013	
رقيب مشغل آلية (مطارات)	60	2012/9	2014/6	2015/2014	
دورة 2014/2013					
وكيل عريف مكافحة	120	2013/9	2014/8	2015/2014	● إنشاء مراكز
وكيل عريف مشغل آلية	120	2013/9	2014/8	2015/2014	اطفاء جديدة.
رقيب مسجل بيانات	40	2013/9	2015/6	2016/2015	● حاجة بعض
رقيب مخابر لاسلكي (عمليات)	40	2013/9	2015/6	2016/2015	الادارات الى
رقيب مشغل آلية (مطارات)	62	2013/9	2015/6	2016/2015	قوى عاملة
دورة 2015/2014					
وكيل عريف مكافحة	165	2014/9	2015/9	2016/2015	منخفضة.
وكيل عريف مشغل آلية	112	2014/9	2015/9	2016/2015	● نقص القوى
رقيب مخابر لاسلكي	53	2014/9	2016/9	2017/2016	العامة في مراكز
رقيب مخابر لاسلكي (ملاحة جوية)	25	2014/9	2016/9	2017/2016	الاطفاء (مخابر
رقيب تصوير	25	2014/9	2016/9	2017/2016	لاسلكي - مشغل
دورة 2016/2015					
وكيل عريف مكافحة	165	2015/9	2016/9	2017/2016	آلية - اطفائي).
وكيل عريف مشغل آلية	112	2015/9	2016/9	2017/2016	
رقيب مخابر لاسلكي	53	2015/9	2017/9	2018/2017	
رقيب ريان زورق	35	2015/9	2017/9	2018/2017	
رقيب مفتش وقاية (نساء)	25	2015/9	2016/9	2017/2016	
دورة 2017/2016					
وكيل عريف مكافحة	165	2016/9	2017/9	2018/2017	
وكيل عريف مشغل آلية	112	2016/9	2017/9	2018/2017	
رقيب مخابر لاسلكي	53	2016/9	2018/9	2019/2018	

مؤخراً بدأنا نسمع وبشكل كبير عن أمور متعلقة بترشيد الإنفاق جراء انخفاض أسعار النفط عالمياً وانخفاض الدخل العام للدولة، فهل قامت الإدارة

ولكن هل بموجب قرار مجلس الوزراء يمكن أن تمنح مدير عام الإدارة العامة للإطفاء بعد تقاعده رتبة فريق أول؟

● الترقية لمثل هذه الرتب ممكنة وفق ضوابط وروى.